فلسفات الجغرافيين

خوان رامون ألفاريز - جامعة ليون (إسبانيا)

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

بعد نشر كتاب "الجغرافيا والجغرافيون : الجغرافيا البشرية الأنجلو أمريكية منذ عام 1945" في طبعات متتالية (1979، 1983) (ينظر مراجعة ل. لوبيز تريغال، سياقات 2، 1983)، تناول جونستون الموضوع المطروح في هذا الكتاب كتاريخ للجدل ، في شكل منهجية للفلسفات التي أثرت على التطور الحديث للجغرافيا البشرية) الجغرافيا البشرية :(هذه المرة "تكمن المهمة التكميلية في تقديم طبيعة الفلسفات المختلفة مع إشارة ضئيلة إلى النقاشات حول أهمية كل منها" . يعود أصل كلٍّ من هذا الكتاب والكتاب السابق المذكور إلى مقررين جامعيين في التاريخ والفلسفة للكاتب المعاصر إتش. جي. ، مما يشير، على الأقل ، إلى أن بعض المناهج البريطانية لا تُبدي حساسية تجاه "التاريخ" و"الفلسفات التخصصية" - على الأقل ، يُدرك جونستون أن كل من يمارس تخصصًا أكاديميًا يفعل ذلك "ضمن الإطار الذي توفره فلسفة ذلك التخصص" . قد تكون هذه الفلسفة صريحة أو ضمنية ، ولكنها في كلتا الحالتين فعّالة ، أي تُحدث تأثيرات في البحث العلمي ، تأثيرات لا يُمكن إثبات معناها بشكل كافٍ إلا من خلال مراعاة السياق الفلسفي التخصصي أو توضيحه.

يتضمن مفهوم الفلسفة التخصصية الذي يستخدمه جونستون عنصرين رئيسيين : نظرية المعرفة وعلم الوجود . باختصار ، تُوضح نظرية المعرفة ما يُمكننا معرفته وكيف يُمكننا معرفته . تُحدد الأنطولوجيا المرتبطة بهذه النظرية المعرفية ما يُمكن عده مقبولاً كأساسٍ للأدلة وما يُعد "حقيقةً" في تخصصٍ مُعين . تُعرّف كلٌّ من نظرية المعرفة والأنطولوجيا المنهجية : "مجموعة من القواعد والإجراءات التي تُشير إلى كيفية إجراء البحث والنقاش في التخصص..." . ودون مزيدٍ من المناقشة ، يُباشر جونستون مهمة استخدام هذا السجل الثلاثي للتعامل مع فلسفات هـ. ج. . يجب وصف كل فلسفة وفقًا للثلاثية "نظرية المعرفة / الأنطولوجيا / المنهجية". لكل فلسفة ثلاثية ، وستكون فلسفتان تحملان المصطلح نفسه - من خلال نوعٍ من "بديهية الامتداد" – مُتكافئتين . (يتوافق عرض هذا المصطلح ، كما هو موضح في لوبيز تريغال وألفاريز، 1983 ، مع مصطلحات مكافئة أخرى اقترحتها أعمال إسبانية حديثة - ومع ذلك ، فإن ما يهم هنا ليس هذه المصادفة ، بل تنفيذٌ خاصٌّ يُخضع فيه جونستون "المادة" المتاحة لجعل المصطلحات الثلاثة نافذةً في السجلات الثلاثة .

إلى أربعة

جادل جونستون، بالنسبة إلى هـ. ج. ، بأنه يمكن اختزال تعدد الفلسفات التخصصية إلى نماذج أو مفاهيم رئيسية : التجريبية ، والوضعية ، والإنسانية ، والبنيوية . وبشكلٍ صريح ، بالنسبة للفترة التي يتناولها هـ. ج. ، يُمكن استبعاد النموذج الأول - التجريبي - لأن "المناهج التجريبية تراجعت بسرعة في مواجهة الدفع القوي نحو البدائل الوضعية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين ، حيث اتسمت هذه الأخيرة بهيمنة الوضعية (على الرغم من أن العديد من أعمال النوع الوضعي قريبة جدًا من التجريبية)".

طوّر جونستون كتابه في خمسة فصول . خصص الفصل الأول لمفهوم الجغرافيا البشرية وتطورها وتقسيمها . ويُعرب جونستون فيه عن قناعته **بأن الجغرافيا البشرية علم اجتماعي يدرس جوانب الواقع الاجتماعي المتعلقة بالمكان والزمان** . وكونها علمًا اجتماعيًا ، ينبغي التعامل مع الجغرافيا البشرية بشكل

منفصل عن الجغرافيا الطبيعية . وبالتالي ، يتبنى جونستون وجهة النظر "الانفصالية" في الجغرافيا ، والتي يرى أنه على الرغم من أن الجغرافيا البشرية والجغرافيا الطبيعية قد تُسهمان في معرفة محددة ، إلا أنهما "تعملان بشكل منفصل جوهريًا" . ومن ثم ، فإن هذا الانفصال "حقيقة" علمية ("الجغرافيا البشرية موجودة"،). وفي هذا الفصل ، يتناول أيضًا عناصر الفلسفة التخصصية المشار إليها في الفقرة السابقة .

وفي الجزء المخصص لتطور الجغرافيا البشرية ، يُذكرنا بمسار هذا التخصص ، الذي يكمن أصله في بعض الممارسات التجريبية . خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ارتكزت الدراسات الجغرافية على جمع وتنظيم المعلومات حول الأماكن ، مما ساهم في تطوير الاقتصاد الرأسمالي والتوسع الاستعماري . في ظل هذه الظروف ، برز تياران رئيسيان : الحتمية البيئية والإقليمية . أكد التيار الأول أن الأماكن تتباين ، وأن هذه التباينات تفسر سببيًا تباين الأنشطة البشرية . أما التيار الثاني ، فقد وجد أن مقارنة الخرائط أظهرت تداخل توزيع ظواهر معينة في بعض مناطق العالم : هذه المناطق ، التي غالبًا ما تُصوَّر من خلال تشبيهات عضوية ، كانت هي الأقاليم ، التي تُحدد النطاق المناسب للتحليل الجغرافي - وقد سادت هذه الطريقة الأخيرة في الرؤية حتى خمسينيات القرن العشرين . تُقدَّم التقسيمات الفرعية لـ الجغرافيا البشرية كمجرد إشارة : تُشكِّل الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية فسيفساء الجغرافيا البشرية .

في الفصل الثاني ، طوّر جونستون أشكال المفهوم الوضعي - هذا المفهوم ، وكذلك الإنساني والبنيوي ، متعدد ؛ ومن ثمَّ ، يتحدث جونستون عن "المناهج" . و وفقًا للسجلات الثلاثة ، سيتألف هذا المفهوم من نظرية معرفية قائمة على أدلة التجربة واتجاهها النظري ؛ وأنطولوجيا لا تُعد مقبولة علميًا إلا تلك التي تكون قابلة للملاحظة - بل وحتى للقياس بالنسبة للكثيرين -؛ ومنهجية استنتاجية افتراضية للادعاءات التفسيرية التي يدعمها معيار التحقق (الذي ضعف بعد نقد بوبر) تُفهم في كثير من الحالات بنسختها "الضعيفة" . ينبع تطبيق نموذج هـ. ج. الوضعي من تطبيقه السابق على العلوم الاجتماعية الأخرى . مجالات التطبيق الرئيسية هي : الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، إلخ . وقد طُبق على خمسة مناهج نظرية في مجال هـ. ج. : نظرية الأماكن المركزية ، ونظرية استخدام الأراضي ، ونظرية الموقع الصناعي ، ونظرية توزيع المناطق الاجتماعية الحضرية ، ونظرية التفاعل المكاني .

ومع ذلك ، فقد سلّطت هذه التطورات الضوء على مشاكل محددة خاصة بـ المفهوم الوضعي : يتعلق الأول بنمط السلوك الذي يفترضه النموذج ، مقارنةً بنمط السلوك المرصود . أما النمط السلوكي الذي تقوم عليه معظم النظريات الموضحة ، فقد وُضع معياريًا ، وهو افتراض معياري مُستمد من الاقتصاد الكلاسيكي الجدي د، ينص على أن الإنسان ، بصفته فاعلًا اقتصاديًا ، هو مُعظم ربح عقلاني ، وهو ما يُعادل في علم العلاقات المكانية مُقللًا عقلانيًا لتكاليف النقل... (ولكن ، بعد دحض هذه الافتراضات ، قُدِّمت حجّة استخدام افتراضات جديدة إيجابية (ما هو كائن) وليست معيارية (ما ينبغي أن يكون...) . تتعلق المشكلة الثانية بصعوبات التحقق المعروفة ، والتي تؤثر في المقام الأول على المعايير الإحصائية للتحقق أو الدحض ، مما يثير مشكلة أن الفرضيات في العديد من العلوم الاجتماعية تكون جزئية ، مما يجعل من الصعب استقراءها من العينات ، كما يعيق إجراء التجارب لأنها تُطرح في سياقات سياقية (لا توجد إمكانية لحدوث الظواهر) .

تنشأ المشكلة الثالثة من تعقيد الموضوع الموضوعي لـ الجغرافيا البشرية ، يتراوح نطاق الموضوعات المتاحة للدراسة العلمية من الذرة إلى الاقتصاد العالمي (وحدة بسيطة) . وفي مكان ما على طول هذا النطاق المتصل، يقع موضوع البحث الجغرافي... على الرغم من أن الجغرافيا يمكنها جمع البيانات من وحدات فردية - أشخاص أو متاجر أو مصانع - إلا أنها عادةً ما تهتم بمجموعات محددة من هؤلاء الأفراد... ولكن بدلاً من المجموعات . دفعت الحاجة إلى التعامل مع هذه التجمعات كأشياء معقدة هـ. ج. إلى اعتماد تحليل النظم ، الذي يتعامل مع الأشياء المعقدة حيث يمكن تمثيلها ليس من خلال علاقات سببية بسيطة

، بل من خلال نماذج تتضمن **أنظمة من هذه العلاقات ، حيث ترتبط العناصر المختلفة ، مُشكلةً دائرة متكاملة** . توقف جزء كبير من هذا العمل عند مرحلة بناء النموذج ، نظرًا لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة لإجراء مقارنة شاملة للنماذج . على الرغم من هذه الصعوبة ، فإن النهج الشمولي يشجع على مزيد من التفسير مقارنةً بالنهج الذري .

ومع ذلك ، فإن هذا النهج الشمولي يتوافق مع النظرة الوضعية إلى الأنظمة "كما لو كانت آلات" . تتوافق المشكلات الثلاث المذكورة مع السجلات الثلاثة : يرتبط التعارض بين السلوكيات المفترضة والمُلاحظة بالسجل المعرفي ، ومشكلة التحقق بالسجل المنهجي ، ومشكلة الأفراد الجغرافيين بالسجل الوجودي . نشأت المفاهيم الإنسانية والبنيوية مبدئيًا كانتقادات للمفاهيم الوضعية ، ولهذا السبب تحديدًا ، تعاني من التطبيق العلمي لسلبيتها الأولية . تتمحور وجهة النظر الإنسانية حول الادعاء بأن الإنسان كائن مفكر وموضوع لقرارات واعية . وللنهج الإنساني ثلاثة اتجاهات رئيسية : المثالية ، والظاهراتية ، والوجودية . لا يشترك بينها في التفسير والتنبؤ اللذين تتميز بهما الوضعية ، بل في الحرص على فهم أعمق .

تسعى المثالية ، التي يجسدها الكتاب في المقام الأول فلسفة رولينج وود ، إلى إعادة بناء أو تمثيل التجارب التي عاشها الفاعلون الجغرافيون ، مما يُمكّن من إعادة بناء نوايا سلوكهم ، وبالتالي استخلاص الغايات التي يسعى الفاعل إلى تحقيقها . تُعدّ وجهة النظر الظاهراتية أكثر أهمية من المثالية والوجودية، إذ تُعامل فقط بطريقة شهادة كمدافع لا يقبل الاختزال عن الذاتية . يُميّز جونستون، مُقتديًا بسبيجلبيرج ، خمسة أنواع من الظاهراتية : الوصفية ، والجوهريّة ، والمظهرية ، والتكوينية ، والتأويلية ، والتي يُتوقع منها - على الرغم من تنوعها - محاولة فهم "تحليل المعنى الإنساني من خلال دراسة..." المعاني المُنسوبة إلى عناصر العالم التي يختبرها الفرد" - وهو صدى لموضوع هوسرل عن "العالم الحياتي" ، الذي يعرفه جونستون من خلال أعمال شوتز.

دون الخوض في التفاصيل ، يقود تحليل جونستون ، مسترشدًا بدلالات اللغة الإنجليزية ، إلى تقسيم المعاني إلى نوايا وتفسيرات - وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى وجود خلط بين القصد والقصدية . تهدف الظاهراتية إلى اختراق التجارب الفردية وتقديم أدلة على الجواهر العامة من خلال الاختزال الاستدلالي . تُشكل مجموعة الجواهر، التي يتم الحصول عليها من خلال تجاهل العالم الطبيعي وممارسة الاختزال الاستدلالي ، "عرف العقل البشري غير الاجتماعي ، الذي لم يتلق أي معنى من البيئة" . على هذا الخط من إيجاد المعاني ، ولكن بالإشارة ليس إلى الوعي الخالص ولكن إلى المعاني الملموسة للوعي البشري ووجوده الفعلي في سياقاتٍ مُحددة ، تُحاول التأويلية من خلال منهجيتها ، التي تسعى إلى تفسير المعاني الكامنة وراء الأفعال ، تقديم تقديرٍ لسبب القيام بفعلٍ مُحدد، بدلاً من تفسيره. إنها تقديرٌ للسياق وليس اختراعًا للتنبؤ . تُمارس التأويلية ، التي يستشهد جونستون بأصولها الدلثية ، أيضًا من خلال منهجية "الأنماط المثالية" الفيبرية . يُعد غياب غادامير عن السياق التأويلية أمرًا مثيرًا للفضول ، وكذلك إسناد هابرماس البسيط إلى "البنيوية الماركسية" في الفصل التالي .

الجغرافيا الإنسانية ، التي طُوّرت ضمن هذا الإطار الفلسفي ، تقبل فرضية أن العالم لا وجود له إلا في التجربة المعاشة للإنسان ، وبالتالي ، يجب فهمها من خلال تحليل هذه التجربة : **"الجغرافيا الإنسانية هي التي تدرس الإنسان في العالم الذي خلقه ككائن مفكر**. إنها تسعى إلى فهم (verstehen) الإنسان في بيئته" . تلخص هذه الكلمات برنامجًا وليس منهجية محددة : فالبرنامج الإنساني لا يتجاوز كونه غامضًا منهجيًا . يختلف البحث الإنساني عن الدراسة الوضعية للسلوك في أنه يحلل التجربة - فبينما تكون الأولى قابلة للملاحظة والقياس الكمي ، فإن التجربة قابلة للتفسير فقط . وقد أثر المفهوم الإنساني بشكل رئيسي على الجغرافيا التاريخية ، التي سيطر عليها الجانب المثالي ، محاولًا إعادة إنتاج أفعال الأفراد والجماعات من خلال تحديد

أسسها النظرية ؛ في دراسة حس المكا ن، الذي يُعنى بروابط البشر - فرديًا وجماعيًا – بالأماكن ، والتي لخصها فو توان بمفهوم "الطوبوفيليا" في عرضه لفكرة الإقليمية ، المرتبطة بحس المكان وتكوين الفضاء من قِبل الأفراد والجماعات ، وهي فكرة تأثرت بشدة بمفهوم "الإقليم" في علم الأخلاق ؛ وفي دراسة حس المظاهر الطبيعية كنتائج للتفاعل بين المجتمعات وموائلها ؛ وفي دراسة العالم اليومي المُحلل ظاهريًا ، ومن أبرز دراساته ما يُسمى "**جغرافية الزمن**" .

إن الطابع المتنوع وغير المتجانس للمساعي الإنسانية يجعل أي تقييم صعبًا لعدم وجود "معايير صريحة" لإجرائه . ومن كلمات جونستون ، يمكن استخلاص الخطوط العريضة الاتية . تُشدد نظرية المعرفة في الرؤية الإنسانية على الطابع الذاتي للمعرفة ؛ وتتقبل الأنطولوجيا تجارب الوعي الإنساني ، المرتبطة على مستويات مختلفة ، كموضوعات لها ؛ ومنهجية انتقائية : الوصف ، والتفسير، وتحليل اللغة ، وما إلى ذلك . تستند المفاهيم البنيوية إلى "المسلمة القائلة بأن تفسيرات الظواهر المرصودة يجب البحث عنها في البنى العامة التي تقوم عليها جميع الظواهر، ولكن..." لا تُعرف بها" ، مما يعني أن التفسير لا يمكن أن يأتي حصريًا من الدراسة التجريبية للظواهر .

بعد هذا التصريح ، يُميز جونستون بين نوعين من البنيوية : البنيوية التجريبية ، وهي سمة من سمات البحث الاجتماعي الذي يُشدد على الترابط بين الأنظمة - ما يُسمى بالبنيوية الوظيفية - والبنيوية التحويلية ، التي تتميز بأنها تسعى إلى تفسير التفسيرات الواعية والسلوك الصريح من خلال اللجوء إلى بنى عميقة أو كامنة . ومن بين هذه الأخيرة ، يوجد نوعان فرعيان رئيسيان وفقًا لطريقة تصور هذه البنى الكامنة : البنى كمُنشئات والبنى كعمليات . البنيوية البنائية هي الموقف الذي يرى أن الظواهر الثقافية - الأفعال اللغوية ، وقواعد القرابة، والأساطير، وما إلى ذلك - التي تظهر في تنوع متنوع ، هي ، في التحليل النهائي، "تحولات لبعض البنى العالمية الأساسية للطبيعة البشرية" .

هنا، نتعرف على البنيوية المعروفة بهذا الاسم ، والتي تتبع أصولها اللغوية من دي سوسير بمعارضته الشهيرة بين الدال والمدلول ، وبين فعل الكلام ونظام اللغة (الكلام / اللغة). ويلي ذلك نظرية تشومسكي التحويلية بتمييزها بين البنى السطحية والعميقة ودفاعها عن الفطرية التي يفسرها البعض على أنها محددة بيولوجيًا - ليونز، على سبيل المثال - والتي تُكمل نمط وجود بنية كونية للعقل البشري . أما نظرية ليفي شتراوس الأنثروبولوجية ، المتأثرة بشدة بعلم اللغة السوسيري وأطروحته القائلة بأن السلوك لا يُفهم إلا من خلال بنى لا واعية لا تُمثل الظواهر المرصودة منها سوى إمكانيات مُحققة ، فتتسم بالبحث عن الكليات العقلية.

وقد أشار مارفن هاريس بإسهاب إلى هذا البحث من جانب ليفي شتراوس . ومن رواد هذه البنيوية البنائية التي طرحها جونستون بياجيه ، الذي يرى أن تطور الذكاء البشري ليس سوى بناء الذات لبنى أساسية في تفاعلها مع البيئة . وقد جادل كلٌّ من ليفي شتراوس وبياجيه بأن البنى الكونية للروح البشرية تتسم بمجموعات جبرية من التحويلات . وقد حدد بياجيه ، على وجه الخصوص ، البنية الأولية للذكاء البشري من خلال تفسير مجموعة كلاين ، التي أطلق عليها مجموعة INRC ، وفقًا للعمليات الأربع التي تتضمنها (راجع لافوينتي، 1977).

من ناحية أخرى ، تتصور البنيوية الإجرائية "الظواهر" كتمثيلات لبنى اجتماعية أساسية أساسها الظروف المادية للوجود... وأكبر مجموعة مفاهيمية تتميز بمصطلح "البنية كعملية" هي الماركسية ، التي كان لها التأثير الأكبر على الجغرافيا المعاصرة . يمكن عد البنيوية الإجرائية التي يلخصها جونستون ويناقشها ، على نطاق واسع ، النسخة البنيوية من الماركسية ، ولكنها تختلف عن تلك التي كانت في يوم من الأيام أحد أهم مكونات البنيوية الفرنسية وأكثرها مناقشة . لا شك أنها تندرج بحق تحت عنوان "البنية كمنشأة" : لقد

أوضحت (ألفاريز، 1978) أن الماركسية البنيوية الفرنسية ، أيضًا ، كانت مكونًا أساسيًا ومُناقشًا كثيرًا في البنيوية الفرنسية - ألتوسير، غوديلييه ، إلخ - التي اعتمدت على تأثيرات التقليد الرمزي اللغوي ، حيث كانت السلوكيات ("الممارسة") مُعارضة لهياكل مثل الأفعال اللغوية لنظام اللغة ، في عملية التحديد الرمزي . هذا الافتراض ، وبالنظر إلى تمييز جونستون ، سيكون للماركسية البنيوية الفرنسية مكانها أيضًا داخل البنيوية البنائية .

وهكذا ، فإن ما يعده جونستون هنا ماركسية بنيوية هو الصياغة المُحدثة لمادية ماركس التاريخية ، التي لا تُختزل "إلى شكل بدائي من الحتمية الاقتصادية... (لأنها، على الرغم من) فصلها البنية التحتية (المحددات البيئية) عن البنية الفوقية (الدين ، الثقافة ، السياسة ، إلخ) للمجتمع ، إلا أنها لا تُحيل الأخيرة إلى حالة اعتماد كلي على الأولى" . يُحدد التفسير الماركسي البنية الكامنة وراء الظواهر التي تُلاحظها العلوم الاجتماعية التجريبية ، وهي ظواهر ناتجة عن عمل البنية . ومع ذلك ، فإن البنية بحد ذاتها لا تُقدم كظاهرة . يُفضل المنهج الماركسي إقامة علاقات مُعينة يُمكن أن تكون متوافقة (متسقة) مع الظواهر المُلاحظة : "يجب أن تكون النظرية متسقة مع الملاحظة" ، حتى لو لم تُثبت الملاحظة تلك النظرية .

يُطلق جونستون على هذه الطريقة اسم "الرجعية". وهكذا ، تجد البنيوية الماركسية المتعالية صياغتها المعرفية في الواقعية التي اقترحها باسكار (نظرية واقعية في العلم ، هاسوكس: دار نشر هارفستر، 1975 والتي تنص على أن الملاحظة والتجريب يتيحان الوصول إلى أشياء وبنى موجودة بشكل مستقل عنا . في كتابه المخصص للعلوم الإنسانية (إمكانية الطبيعية ، برايتون: دار نشر هارفستر، 1979)، جادل باسكار ضد المثالية التي تفصل ، بشكل مستقل ، البنية الفوقية عن البنية التحتية ، والاختزالية التي تستنفد البنية الفوقية كونها مجرد تأثير ميكانيكي للبنية التحتية . على العكس من ذلك ، يجب على النهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يقبل الفرضية القائلة - كما يلخصها جونستون - بأنه "إذا كانت البنية التحتية هي التكوين الاجتماعي... والبنية الفوقية تحتوي على أفرادها ، **فإن المجتمع ليس فقط نتاجًا لفعل الأفراد ، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، بل إن فعل الأفراد أيضًا جزء من عملية إعادة إنتاج المجتمع وتحويله** . وبهذه الطريقة ، يندمج النشاط البشري في الجدلية ، بحيث توجد جدلية في البنية التحتية (بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج)، وكذلك بين البنية التحتية والبنية الفوقية (بين العملية وتحقيقها)" .

بما أن البُنى في طور التغيير ، والفعل البشري مُدمج في حركة جدلية ، يجب على عالم الاجتماع أن يعمل في سياق الأسباب المتغيرة . بالتوازي مع بكاسكار، يُطوّر جيدنز مفهوم البنيوية ، مُثبّطًا الأفعال ومُمكّنًا إياها من التغيير ("البنية مُقيّدة ومُمكّنة في آنٍ واحد") . ويُنهي جونستون بالإشارة إلى تأثير هابرماس . ومع ذلك ، يقتصر عرضه على إظهار أن النظرية النقدية ماركسية سواءً في تحليلها النظري أو وفقًا لغايتها العملية . كما قُدِّمت البنيوية لدى هـ. ج. من خلال الباب المُتَّصِل مع العلوم الاجتماعية الأخرى . لم يكن للبنيوية البنائية تأثير يُذكر، باستثناء بياجيه ، في تطوير الإدراك والتحليل الجغرافي لإدراك المكان . بدأت البنيوية الماركسية في التأثير، مُعزِّزةً بخيبة الأمل التقدمية من البنية الاجتماعية الغربية الحالية ، وأن البحث في نسخته الوضعية لا يُمكنه إحداث تغيير اجتماعي .

على العكس من ذلك ، تُؤكِّد الماركسية على وحدة النظرية والممارسة ، ووفقًا لها ، يجب أن يُؤدِّي العلم إلى برنامج للتغيير. بعد تبنيه موقفه الماركسي ، يؤكد هارفي أن الجغرافيا الماركسية "تهتم بإعادة بناء الفكر والممارسة الجغرافية بشكل كامل ، وبالدمج النهائي للدراسات الجغرافية... وغيرها من المواضيع تحت مظلة المادية التاريخية" (نقلاً عن جونستون، ص ١١٠) . ومن هنا ، وصولاً إلى التأكيد (من جهة أخرى، من كتاب "الأيديولوجيا الألمانية") على وجود علم اجتماعي واحد فقط ، وهو علم التاريخ - المادية التاريخية (H.M.) - لم يتبقَّ سوى خطوة واحدة : من الشمولية من منظور هـ. م ، ينبغي تعريف هـ. ج. وفقًا للمفاهيم

الأساسية لـ هـ. م ، وخاصةً مفهوم نمط الإنتاج . فعلى سبيل المثال ، ينص تعريف دانفورد على ما يلي : "الجغرافيا هي دراسة الأشكال والهياكل المكانية المُنتجة تاريخيًا، وتحديدًا من خلال أنماط الإنتاج" (نقلًا عن جونستون، ص 111).

كانت أكثر أنواع هـ. ج. تأثرًا بالمفهوم الماركسي هي الجغرافيا الاقتصادية ، حيث استُبدلت تسلسلات النمو أحادية الخط ومخططات الانتشار بنظرية التنمية غير المتكافئة المرتبطة بالاقتصاد الماركسي ؛ والجغرافيا الاجتماعية ، حيث يُشار إلى تفسير الفصل السكني بين الفئات الاجتماعية المختلفة (الاقتصادية ، والعرقية ، إلخ) بالبنية التحتية ؛ شهدت الجغرافيا السياسية نهضة في دراساتها (من بينها دراسات جونستون)، التي تُركز على دور الدولة في نمط الإنتاج الرأسمالي وغيره ؛ وأخيرًا ، ليس التجديد الذي أحدثه هـ. م. في الجغرافيا التاريخية غريبًا، نظرًا لأن هـ. م. يُحدد بدقة مستوى حل (راجع ألفاريز، 1981) للعلم التاريخي ، وهو "نمط الإنتاج / التكوين الاجتماعي" ، وفكرة أن "نمط الإنتاج في تحول مستمر نتيجةً للعمليات التي تجري فيه والتفاعل مع نواتج التحولات السابقة ، تجعله إطارًا جذابًا لدراسة الجغرافيا التاريخية" .

في الملخص في نهاية الفصل ، يُذكرنا جونستون بنظرية المعرفة الواقعية للماركسية ، لكنه يُغفل المنهجية الاسترجاعية - التي يتحدث عنها أكثر الماركسيين اقتناعًا بـ"المنهجية الجدلية" - والشيء الوحيد الذي يُوضحه هو أن الماركسية ليست قابلة للتحقق / الدحض بالمعنى الوضعي ، بل إن أزمة الحقيقة تكمن في ممارسة إحداث تغييرات مُحررة : يبدو هنا أن هناك خلطًا ، لأن "اتحاد النظرية والممارسة" لا يُعادل "خلط النظرية والممارسة" (على الرغم من الكليشيه الذي يعتمد عليه جونستون) . أما عن أنطولوجيا الماركسية ، فلم يُشر إليها بكلمة واحدة هنا أو في الجزء السابق من الفصل. مع ذلك ، فإن أنطولوجيا الماركسية مادية (طريقة فهم هذا التعبير مسألة أخرى). على أي حال ، هذا التقصير غير مفهوم ، خاصةً وأن جونستون قد ركّز تحليلاته على الثلاثية "نظرية المعرفة / الوجود / المنهجية" ؛ وفي هذه الحالة ، سنواجه فشلًا في الثلاثية ، وهو ما سيكون غير كافٍ ، أو فلسفةً معيبةً تفتقر إلى الوجود .

يطرح الفصل الأخير إشكالية العلاقة بين الأنواع الثلاثة للفلسفة الجغرافية . وبعد أن سلك المؤلف دروب الصراع (كل موقف هو نفي للموقفين الآخرين ؛ مع أن الموقفين الإنساني والبنيوي تاريخيًا كانا نفيًا للوضعية) والتكيف (انتقائية ناتجة عن تقطيع العقائد لمعرفة الأجزاء التي تتلاءم معًا) ، يتساءل المؤلف عن إمكانية دمج المواقف المختلفة . يؤكد على قلة الأدلة على هذا التكامل ، وأن النماذج الموجودة تُظهر بشكل رئيسي ادعاءات التقارب بين الإنسانية والبنيوية . وما تزال المسألة مطروحة فيما يتعلق بأداء الجغرافيا.

ورغم هذه النهاية الإشكالية ، التي تعلوها معضلة تتعلق بالتعارض بين العلم المحايد والعلم الموجه نحو الهدف ، يقدم كتاب جونستون نظرة عامة شاملة على فلسفة الكُتّاب المتخصصين في الجغرافيا البشرية. وكما ذُكر، فقد عولجت المادة باستخدام ثلاثية نظرية المعرفة / الوجود / المنهجية . ويُعد هذا الثلاثي أداة تحليلية متباينة . ويمكن القول إنه أقرب إلى النموذج الوضعي ، ربما لأنه الأكثر تطورًا في الأداء الجغرافي . ويطرح استقراءه إلى نماذج إنسانية وبنيوية إشكاليات جوهرية . كما أن عرض الفلسفات الجغرافية الثلاث غير متكافئ - ضمن جودته الممتازة -، فهو أسمى في حالات الوضعية والبنيوية الماركسية منه في حالات الإنسانية ، التي ربما تُغطي أكثر من اللازم - المثالية والظاهراتية والوجودية - وبالتالي قد تقترب من التبسيط في بعض النقاط . ومع ذلك ، لا يمكن لهذه التفاصيل أن تُنقص من روعة هذا العمل الاستثنائي الذي يُقدم للجغرافيين والفلاسفة مواضيع مهمة للتأمل.